معهد الصندوق
لتنمية القدرات

صندوق النقد الدولي

"تقوية المؤسسات وتحسين المهارات هو أمر أساسي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو القابل للاستمرار، وفي نهاية المطاف، تحسين مستويات المعيشة."

كارلا غراسو

نائب مدير عام صندوق النقد الدولي

معهد تنمية القدرات في صندوق النقد الدولي

تمثل تنمية القدرات مهمة أساسية لصندوق النقد الدولي، إلى جانب الرقابة والإقراض. وتُناط بمعهد تنمية القدرات (ICD) المسؤوليات التالية:

- دعم المنهج الاستراتيجي الذي يعتمده الصندوق في المساعدة الفنية والتدريب، وهما الركيزتان اللتان يمارس من خلالهما الصندوق مهمة تنمية القدرات؛
- تقديم تدريب عالمي المستوى لأعضاء الصندوق في مختلف أنحاء العالم، والإشراف على شبكة المساعدة الفنية ومراكز التدريب الإقليمية المختلفة؛
- استثمار مقومات التضافر بين المساعدة الفنية والتدريب، وإجراء مراجعات دورية على فعالية هذه الأنشطة؛
- إقامة شراكات مع المانحين لتلبية احتياجات تنمية القدرات حول العالم.

ويدار عمل الصندوق المعني بتنمية القدرات من مقر الصندوق في واشنطن العاصمة بالإضافة إلى شبكة عالمية كبيرة من مراكز المساعدة الفنية والتدريب على المستوى الإقليمي. ويحقق هذا المنهج الإقليمي منافع مهمة:

- تعزيز القدرة على تلبية الاحتياجات الإقليمية المحددة والاستجابة السريعة لتغير الأولويات الاقتصادية؛
- التنسيق الوثيق مع أنشطة الرقابة والإقراض التي تقوم بها إدارات المناطق الجغرافية بالصندوق؛
- زيادة التعاون مع مقدمي المساعدة الفنية والتدريب الآخرين ومع الجهات المانحة.

تقوية المؤسسات وتعزيز المهارات لتحسين صنع السياسات الاقتصادية الكلية

[1] مكتب المساعدة الفنية في تايلند يغطي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية اتحاد ميانمار

شراكة عالمية تصل إلى مختلف أنحاء العالم

يواصل الصندوق إقامة الشراكات مع المانحين للتوسع في تنمية القدرات لدى البلدان الأعضاء. ويصل الإنفاق على تنمية القدرات في الوقت الراهن إلى ما يزيد على ربع ميزانية الصندوق التشغيلية، ويتولى المانحون تمويل حوالي نصف المساعدة الفنية والتدريب المقدم.

معهد تنمية القدرات هو همزة الوصل الأساسية بين الصندوق والمانحين:

- يعمل مع المانحين والأطراف المعنية الأساسية الأخرى لدعم استراتيجية الصندوق بشأن تنمية القدرات؛
- يضمن إدارة أموال المانحين بعناية؛
- يُطْلِع المانحين باستمرار على التقدم في تلبية احتياجات البلدان الأعضاء من المساعدة الفنية والتدريب.

المانحون والبلدان المضيفة لمراكز التدريب/برامج التدريب/مراكز المساعدة الفنية الإقليمية: بنك التنمية الإفريقي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، بنك التنمية الآسيوي، أستراليا، النمسا، بربادوس، بلجيكا، مؤسسة بيل وملينداغيتس، البرازيل، مصرف التكامل الاقتصادي في أمريكا الوسطى، كندا، بنك التنمية الكاريبي، الصين، كوت ديفوار، الدانمرك، البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، بنك الاستثمار الأوروبي، الاتحاد الأوروبي، فيجي، فرنسا، غانا، غابون، ألمانيا، جورجيا، غواتيمالا، البنك الإسلامي للتنمية، بنك التنمية للبلدان الأمريكية، إيطاليا، اليابان، كوريا، الكويت، لبنان، لكسمبرغ، موريشيوس، المكسيك، المغرب، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، عمان، قطر، روسيا، المملكة العربية السعودية، سيشيل، سنغافورة، السويد، سويسرا، تنزانيا، تايلند، توغو، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

المساعدة الفنية والتدريب

بلغ الإنفاق على تنمية القدرات حوالي ٣١٠ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٥؛ وتولى المانحون معظم تكاليف التوسع الكبير في تنمية القدرات خلال السنوات الأخيرة (حوالي ٤٠٪ منذ السنة المالية ٢٠١١).

يقدم الصندوق مساعدات فنية للبلدان الأعضاء بهدف إنشاء مؤسسات، وأطر قانونية، وسياسات أكثر فعالية لتعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي.

- يقدم الصندوق المساعدة الفنية في مجالات خبرته المتخصصة، وهو ما يشمل سياسة الاقتصاد الكلي، والسياسة الضريبية وإدارة الإيرادات، وإدارة وسياسات النفقات، وتحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون وإدارة الدين العام، وأعمال البنوك المركزية، والتنظيم والرقابة، والإحصاءات، ومكافحة غسل الأموال.
- قدم الصندوق ما يعادل ٢٨٨ سنة عمل على أساس التفرغ خلال السنة المالية ٢٠١٥. وكانت أكثر البلدان المستفيدة هي البلدان النامية منخفضة الدخل.
- يقدم الصندوق المساعدة الفنية من مقره الرئيسي ومن خلال تسعة مراكز إقليمية للمساعدة الفنية.

ويعزز التدريب الذي يقدمه الصندوق من قدرة المسؤولين الحكوميين على تحليل التطورات الاقتصادية وصياغة وتنفيذ سياسات فعالة.

- يغطي التدريب الروابط الاقتصادية الكلية–المالية، والسياسة النقدية وسياسة المالية العامة، وقضايا ميزان المدفوعات، والأسواق والمؤسسات المالية، وكذلك الأطر الإحصائية والقانونية في هذه المجالات.
- يتم تحديث الدورات بصورة منتظمة وإضافة دورات جديدة لتلبية احتياجات التدريب لدى المسؤولين الحكوميين. وللمحافظة على ارتباط المنهج بالاحتياجات الآنية، ينخرط المعهد في حوار مستمر مع البلدان الأعضاء.
- وصل عدد المتدربين في برامج الصندوق حوالي ١١٣٠٠ مسؤول حكومي خلال ١٤٤٠٠ أسبوع من التدريب في السنة المالية ٢٠١٥. وكانت الاقتصادات الصاعدة ومتوسطة الدخل هي الأكثر استفادة.
- يتم التدريب من خلال تقديم دورات في مقر الصندوق بالإضافة إلى شبكة عالمية تضم مراكز وبرامج تدريب إقليمية مختلفة، وبالتعاون مع شركاء في أنشطة التدريب.
- بدأ الصندوق يقدم الدورات التدريبية عبر شبكة الإنترنت في السنة المالية ٢٠١٤ من أجل زيادة حجم التدريب المقدم للمسؤولين في البلدان الأعضاء، وإتاحة الفرصة أمام الجمهور العريض للاستفادة من دوراته التدريبية من خلال ما يسمى «الدورات الدراسية المفتوحة واسعة النطاق عبر شبكة الإنترنت» (MOOCs).

ما الذي يميز دورات الصندوق؟

- التركيز القوي على السياسات استرشادا بأعمال الصندوق الرقابية وبرامجه مع البلدان الأعضاء؛
- التركيز على التعلم العملي والتفاعل بين النظراء من خلال الحلقات التطبيقية العملية القائمة على استخدام بيانات قُطْرية واقعية؛
- إقامة شبكات تواصل دائمة مع المسؤولين الحكوميين.

"نهدف إلى تصميم التدريب والمساعدة الفنية تصميما دقيقا يتناسب مع احتياجات كل بلد عضو وتقديم هذا الدعم على نحو جيد التنسيق."

شارميني كوري

مدير معهد تنمية القدرات

سجل من الأداء المتميز

يعتمد الصندوق على برنامج قوي للمتابعة والتقييم يكفل توفير احتياجات البلدان الأعضاء من المساعدة الفنية والتدريب. وقد زاد عدد عمليات التقييم والتقدير لضمان استجابة الصندوق للاحتياجات المتغيرة في أعقاب الأزمة العالمية، وطمأنة المانحين إلى استمرار المنافع التي تحققها المساعدة الفنية والتدريب.

ويعمل صندوق النقد الدولي في الوقت الحالي على وضع إطار مشترك للتقييم لجميع أنشطته التي تهدف إلى تنمية القدرات وكذلك التوسع في استخدام منهج الإدارة القائمة على النتائج والذي يسمح بتصميم الأنشطة ومتابعتها بانتظام.

نتائج المساعدة الفنية:

- تحسين القدرة على تصميم وتنفيذ سياسات اقتصادية كلية سليمة؛
- تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، ونظم إدارة المالية العامة، والحوكمة المالية؛
- زيادة الإيرادات واستخدام الموارد/دعم الموازنة بدرجة أكبر من الكفاءة والشفافية؛
- زيادة النظم المالية التي تركز على النمو؛
- التقدم على مسار التكامل الاقتصادي الإقليمي؛
- تحسين البيانات الاقتصادية التي يتم الاعتماد عليها في تصميم سياسات البلدان ومتابعتها.

تقييم المساعدة الفنية: مع نهاية كل دورة تمويل، يتم إجراء عمليات تقييم خارجية مستقلة لمراكز المساعدة الفنية الإقليمية والصناديق الاستئمانية المواضيعية، حتى يتسنى الاسترشاد بها في البرنامج التالي.

- حصلت كفاءة المساعدة الفنية على تقدير «جيد» أو «ممتاز» في هذه التقييمات المستقلة من المستفيدين في المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية.

نتائج التدريب:

- تحسن أداء المستفيدين من التدريب في القيام بوظائفهم؛
- زيادة قدرة المسؤولين على تحليل التطورات الاقتصادية، والتنبؤ بها، وتقديم المشورة بشأن السياسات؛
- عودة المسؤولين المتدربين بمعلومات جديدة يتبادلونها مع زملائهم في العمل؛
- تكليف المسؤولين المتدربين بمسؤوليات إضافية وتحسن فرصهم الوظيفية نتيجة للتدريب، مما يعزز احتمالات بقائهم في أماكن عملهم واستخدامهم للمهارات الجديدة التي اكتسبوها من التدريب في عملهم الحكومي.

تقييم التدريب: يستخدم الصندوق تقييمات كمية ونوعية للتدريب مستمدة من آراء المشاركين في نهاية كل دورة وتتولى إجراء المسوح ذات الصلة شركة مستقلة متخصصة في أبحاث السوق. ومن الملاحَظ أن الآراء التقييمية المستخلصة من كل هذه القنوات التقييمية إيجابية للغاية.

- في مسح عام ٢٠١٢ المعني بالهيئات التي أرسلت مسؤوليها للتدريب، أعرب ٩٨٪ من المجيبين عن رضائهم عما تلقونه من تدريب — وهو أعلى معدل موافقة في تاريخ البرنامج.
- ٩٢٪ من الهيئات المجيبة قالت إن موظفيها يرون أن التدريب المقدم من الصندوق أعلى قيمة من التدريب الذي تقدمه الجهات الأخرى حول موضوعات مشابهة.

شهادات

«كانت صياغة قوانين إدارة المالية العامة من الأمور الحاسمة بالنسبة للإصلاحات التي نقوم بها. وقد أوفد الصندوق مستشارا فنيا عمل معنا لمدة تجاوزت العام وناقش معنا التفاصيل والفروق اللفظية الدقيقة والتحديات المختلفة، وكان معنا أثناء عملية مراجعة القوانين والموافقة عليها. وقد استفدنا من هذا في وضع إطار كلي لقوانين إدارة المالية العامة.»

متلق للمساعدة الفنية، ليبريا، ٢٠١٢

«أود الإعراب عن الشكر الجزيل إلى الجهات الراعية والمنظمة التي جعلت هذه الدورة التدريبية عبر شبكة الإنترنت تفاعلية ومتوافرة مباشرة من خلال جهاز الكمبيوتر في مكتبي. إنها تجربة تعليمية مفيدة للغاية لي ولحكومتي. وقد ساهمت الدورة التدريبية حول استمرارية القدرة على تحمل الديون في تعميق معرفتي بالمخاطر التي تواجه المالية العامة/التكلفة المصاحبة لديون الحكومة المركزية.»

مشارك في دورة «تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون» عبر شبكة الإنترنت، ٢٠١٤

«الحلقات التدريبية تتيح منهج التدريب العملي والتفاعلي إضافة إلى المحاضرات. فهناك الدروس التي تعلمناها في الصباح والتي نطبقها خلال الحلقات التدريبية في المساء مما يسمح بتكوين فهم أشمل وأعمق للطرائق المستخدمة في تحليل الوضع الاقتصادي الكلي والتي يمكن تطبيقها بسهولة في بلادي.»

مشارك في دورة «تشخيص حالة الاقتصاد الكلي»، ٢٠١٥

«جئت من اقتصاد صغير الحجم، ووجدت في هذه الدورة تجربة مفيدة ليس في مجال سياسة السلامة الاحترازية الكلية وحسب، وإنما كذلك في طريقة تطبيقها في بلدان أخرى. إنه أمر مشابه للعمل الذي نقوم به حاليا في بلادي ولكنه على مستوى أعلى، لا سيما من حيث عمق استخدام الأدوات وتطبيقها.»

مشارك في دورة «سياسات السلامة الاحترازية الكلية»، ٢٠١٥

«أصدرت بعثة المساعدة الفنية الموفدة من صندوق النقد الدولي عددا من التوصيات القيمة والمفيدة للغاية. ومن شأن تعزيز تحليل الاستقرار المالي الذي يتناول المخاطر المحتملة، ووضع أدوات لمراقبة السيولة والتنبؤ بها... أن يساعدنا على التحول من سياسة نقدية قائمة على قواعد إلى سياسة نقدية قائمة على السوق.»

متلق للمساعدة الفنية، كمبوديا، ٢٠١٥

«كانت الحلقة التطبيقية مفيدة للغاية لي ولبنك تنزانيا ككل. وبفضل تبادل الخبرات مع البلدان الأعضاء الأخرى والمشورة التي قدمها خبراء الصندوق تمكننا من المضي قُدُما في إعداد بيانات المراكز داخل جماعة شرق إفريقيا لشركات الإيداع الأخرى والبنك المركزي.»

متلق للمساعدة الفنية، تنزانيا، ٢٠١٥

للاتصال بمعهد تنمية القدرات

العنوان:
Institute for Capacity Development
International Monetary Fund
700 19th Street, NW
Washington, DC 20431
U.S.A.

هاتف: + (202) 623-6660
فاكس: + (202) 623-6490

بريد إلكتروني:
ICDINFO@imf.org

كتيب التدريب:
www.imf.org/institute

المساعدة الفنية والتدريب:
www.imf.org/capacitydevelopment